

اقتصاد

عصام شلهوب

سروع: صندوق الثروة السيادية
أمانة في رقبة الحكام

مع بداية الحديث عن امكان دخول لبنان الى نادي الدول النفطية، وقبل بدء استكشاف الثروة في قعر البحر، قدم النائبان ياسين جابر وانور الخليل باسم كتلة التنمية والتحرير اقتراح قانون بإنشاء الصندوق السيادي والضرائب على النفط، ثم تقدم النائب سيزار ابي خليل باسم التيار الوطني الحر باقتراح قانون لإنشاء الصندوق السيادي اللبناني

فيما اصبح الاطار التشريعي جاهزا للدخول في مرحلة استكشاف النفط التي تمتد على خمس سنوات، بدأ النقاش بإنشاء الصندوق السيادي استكمالاً لهذه المنظومة التشريعية، إذ ينظر اللبنانيون الى العائدات التي سيحصل عليها الصندوق من بيع النفط والغاز على انها العنا السحرية التي ستساهم في حل كل المشاكل، وصولاً الى تسديد الدين العام.

يتيح انتشار صناديق الثروة السيادية للبلدان التي تسعى الى اقامة صندوق جديد، مثل لبنان، الاستفادة من افضل الممارسات، وتجنب بعض العثرات. فمن المفيد بشكل خاص القاء نظرة على المبادئ والممارسات المقبولة عموماً لصناديق الثروة السيادية (GAPP)، المعروفة ايضا باسم مبادئ سانتياغو، للاسترشاد بها. والصناديق السيادية العالمية تلتزم تنفيذ مبادئ سانتياغو، واضعة بذلك معياراً مقبولاً على نطاق القطاع باكملها من الناحية النظرية والعملية في ما يتعلق بالاطار القانوني، والاهداف، والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية، والاطار المؤسسي والهيكل الاداري، واطار ادارة الاستثمار والمخاطر الخاص بصناديق الثروة السيادية.

الخبير المالي والمصرفي الدكتور جو سروع شرح لـ"الامن العام" ماهية صندوق الثروة السيادية، معتبراً انه امانة في رقبة حكام البلاد.

يعتزم لبنان، كما اصبح معروفاً، انشاء صندوق ثروة سيادية لادارة عائداته النفطية. ما هو مفهوم هذا الصندوق؟

تشير تسمية الصندوق بوضوح الى اهميته، فهو صندوق الثروة السيادية، وهذه امانة في رقبة حكام البلاد. لذا يجب حمايتها وتثميرها

في نمو وتنمية بلادهم في حاضرها ومستقبلها، وفي تأمين رفاهية شعوبها، وبناء مستقبل اجيالها على اسس صلبة ومستدامة ومتطورة. كذلك توزيع نسبة نقدية من الارباح التي من الممكن ان تحققها ادارة هذه الثروات. هنا ممكن النجاح في تحقيق الاهداف المرجوة او لا سمح الله كمين التفريط بالامانة. تعتبر الادارة الجيدة والرشيده من الموارد الاكثر ندرة في مجتمعات الاعمال على اختلافها، وادارة الاصول والثروات وهي من اكثرها طلباً للكفاية والشفافية والانضباط. من هذا المنطلق، يجب ان تركز على هيكلية ادارية مترابطة تراعي مبدأ تفريق الواجبات وفصل المهام. يتألف مجلس ادارتها من رئيس يمتلك خبرة عالية وسجل اداء متميز نوعاً وكماً، وكذلك من اعضاء يمتلكون خبرات مالية وادارية، ويتوزعون وفق الحاجة بين مديرين تنفيذيين ومديرين غير تنفيذيين يضمنون عدم تضارب المصالح والاستقلالية في رئاسة لجان اساسية منها: ادارة المخاطر، ادارة التدقيق، ادارة الامتثال، ادارة الحكم الجيد. يشارك التنفيذيون في لجان عملانية منها: ادارة الاصول والمطلوبات، اللجنة التنفيذية، العلاقات الخارجية. تشمل الهيكلية الادارية جميع الاقسام العملية والعملانية، على سبيل المثال قسم الخزينة، التدقيق، الامتثال، ادارة الموارد البشرية، المحاسبة والتدقيق المالي، العلاقات الخارجية وادارة الاصول... المهم ان تعمل هذه الهيكلية في اطار فريق عمل متكامل كفي وعالي الانتاجية، في اطار سياسة استثمار تحدد القابلية على تقبل مخاطر الاستثمار، والقطاعات المستهدفة ونسب الاستثمار، كسندات سيادية، صناديق استثمار

اخرى، اسهم وسندات تصدرها دول او شركات مصنفة استثمارياً من مؤسسات عالمية معنية. من حيث المبدأ، يعتبر قرار الدول التي تمتلك ثروة سيادية او ثروة مرتقبة مثل لبنان، انشاء صندوق ثروة سيادية وادارتها، انه في الاتجاه الصحيح، كونه بحكم انكشافه على الاستثمار في الاسواق العالمية يستدعي عدداً من الافصاحات المالية تعزز الشفافية وخصوصاً في بعض البلاد النامية او الاقل نمواً حيث الفساد والهدر راسخان واصبحا ثقافة متجذرة. وان لم تحصن هذه الصناديق بالقدر الكافي من الاستقلالية المعززة بالاساليب والسبل المتقدمة التي تحكم عملها، وكذلك بالنظم والقوانين المحلية والدولية، فلن تحقق اهدافها. يمكن هذه الصناديق ان تهتدي باساليب وطرق ادارتها بصناديق قائمة، منها ما هو ناجح بامتياز كصندوق الثروة الترويجي، ومنها من هدرت ثروته في وضوح النهار كعائدات نيجيريا النفطية، ومنها من اقدم في فترة من فترات تاريخه الحديث على الاستثمار في الاسواق العالمية بشهية هجومية كـ بعض صناديق الثروة السيادية وبعض صناديق التقاعد التي منبت بخسارات من جراء ازمة 2009 المالية العالمية. الواقع في هذا السياق، ان الخسارات من جراء الازمة الاقتصادية ومن بعدها، لم تقتصر على صناديق الاستثمار السيادية وغيرها فقط، بل شملت ايضا مجمل مصارف الاستثمار العالمية، وهي كثيرة. وقدردت خسارتها في حينه مما يفوق التريليون واكثر من الدولارات، على الرغم من الخبرات التي راكمتها هذه المصارف والصناديق العالمية في ادارة مواردها الخاصة واستثمارات عملاتها.



الخبير المالي والمصرفي الدكتور جو سروع.

من استقلالية عمله. هذا لا يعني عدم تمثيل الدولة في مجلس ادارته، بل تمثيلها بمن تشاء ممن عنده الخبرة والمعرفة، والذي من شأنه ان يقدم قيمة مضافة لاهدافه المالية والاجتماعية. هنا يخشى، وخصوصاً في الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية ومالية كـ لبنان مثلاً، وليس عندها ثقافة استثمار سيادي، وتاريخها في ادارة هذه المشاكل ان تفتقد فعالية حل هذه المشاكل. وغالباً ما يكون الاء السياسي والاقتصادي والاداري ساهم في تعميق هذه المشاكل، واستسهال اللجوء الى هذه الصناديق لحلها. في حين ان من الممكن ان يورد الصندوق الجزء الاكبر من ارباحه الصافية الى المالية العامة، ما يساهم في عملية استعادة توازن هذه المالية. وكذلك من الممكن ومن المفيد ان يساهم في المشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وادارة هذه المشاريع، وبذلك يكون شريكاً كفاياً لهذا القطاع، ثقافياً وعملياً وادارياً وعملاً.

”

الصندوق السيادي يجب
تثمينه في تنمية البلادنجاح الصندوق يكمن في
ادارته من القطاع الخاص

“

■ الصندوق لم ينشأ بعد في لبنان. وثمة عدد من مشاريع القوانين المرفوعة الى المجلس النيابي في هذا الخصوص. ما هي الاسس الواجب اعتمادها حتى يأتي الصندوق وفق المعطيات التي ذكرتها؟

□ نرى ان لبنان الذي ينوي استحداث صندوق الثروة السيادية المرتقبة، عليه الانطلاق من دراسة جدوى هدفها تحديد مصادر ثروته والقيمة المرتقبة منها وامتدادها الزمني ودعومتها، وتحديد مؤهلات وكفايات العناصر البشرية الضرورية، كذلك الامور اللوجستية اللازمة لاطلاق هذا الصندوق، وتحديد رأسماله وتطور التدفق الراسمالي اقله على امتداد السنوات الثلاث الاولى من تأسيسه، وتقدير العائد الصافي المرتقب على الراسمالي. علماً ان من الممكن ان لا ينحصر نشاط صندوق ثروة لبنان السيادية على الثروة الطبيعية، بل يتعداه الى تضمين اي عائدات ناتجة من خصخصة جزئية او كاملة لاي من الاصول الراسمالية للبلد. اذ انه من المفترض ان يختزن هذا الصندوق خبرات مالية وادارية تمكن من القيام بدراسات الخصخصة المطلوبة وتقييمها والمفاوضة علمياً وعملياً عليها لما فيه المصلحة العليا للبلد. كذلك

يجب ان تتضمن هذه الدراسة سياسة الاستثمار المقترحة، وتقدير نسبة المخاطر الائتمانية التي يمكن ان تترتب عليها. في المحصلة، وبناء على ما يرد في الدراسة يجب وضع موازنة مفصلة لثلاث سنوات تشمل جميع قنوات النفقات والواردات والتائج. يجب ان تشمل الدراسة كذلك تحديد الهيكلية الشاملة للصندوق، بدءاً بمجلس الادارة وصولاً الى بقية الادارات والاقسام، ووظائف هذه الهيكلية ومسؤولياتها واهدافها. من هنا نرى ان المسؤولية المترتبة على اقرار استحداث صندوق الثروة السيادية يستدعي تمكينه مهنياً وتقنياً وبشرياً من القيام بما هو مطلوب منه، واعطائه القدر الكافي

■ ما هي عناصر نجاح هذا الصندوق؟
□ الثروة التي يديرها يجب ان يحافظ عليها وينميها ملكاً للبلد، والمسؤولية العليا في هذا الخصوص هي في عهدة مؤسسات الدولة الاساسية المتمثلة برئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس النواب. هذا في ذاته يغني عن اي اجتهاد في هذا الخصوص. اما في ما يتعلق بالآلية الادارية للاضطلاع بهذه المسؤولية، فان التأخير في اتخاذ القرار المالي قد يفقد القانون جدواه الاقتصادية. انطلاقاً من قناعتني بأن امكان نجاح هذا الصندوق تكمن في ادارته من قبل خبراء بالعمل في الاستثمار المالي من القطاع الخاص، وسجلهم في هذا المجال خير شاهد لهم، ارى ان تكون رئاسة مجلس الوزراء المرجعية المباشرة للاشراف على عمله من مختلف جوانبه الآنية والاستراتيجية والاستثمارية والرقابية بحيث تتم الموافقة المسبقة على سياسة الاستثمار والمخاطر بعد درسها من رئاسة مجلس الوزراء، واحالتها على رئاسة الجمهورية للاضطلاع عليها قبل وادراجها في جدول اعمال مجلس الوزراء.